خان الخليلي
في العصر العثماني
دراسة تاريخية وثائقية

بحث مقدم من

أ.د. سليمان محمد حسين

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

كلية الآداب – جامعة كفر الشيخ

Summary

Khan Elkhalili in othman Egypt

Khan elKhalili was built by al amirghareks el Khalili in the era of el sultan – qulaoon and rebuilt again in the era of el el sultan – qonsohelghori to activate trading

That khan was located among number of wide trading areas like el ghoria area, ben elqasrin, khan el hamzawy , el sagha district and other areas lying in el moez – street in cairoThere are different kinds of traders. the most famous of them are different kinds of traders of el sham and elhegaz

There are many goods like cloths, copper, spices and many nautritional goods but the most important sales were slaves and the rare goods like diamond silver gold and sapphire

All these reasons in addition to its special location and huge land moss mode khan elkhhalili the heart of trading activity in Cairo during the othman era.

ملخص البحث

يتناول هذا البحث تاريخ خان الخليلي في العصر العثماني منذ نشأته على يد الامير جهاركس الخليلي في عصر السلطان كلاوون وإعادة بناءه في عهد السلطان قانصوه الغوري بهدف تنشيط التجارة في القاهرة.

ويقع هذا الخان وسط المناطق التجارية الهامة بالقاهرة كالغوريه، وبين القصرين، وهي الصاغة وخان الحمزاوي وغيرها من الأحياء التجارية على امتداد شارع المعز لدين الله الفاطمي وقد اشتملت التركيبة السكانية لخان الخليلي على عناصر مختلفة من التجار كان ابرزهم التجار الاتراك، ويليهم التجار المصريين. هذا بخلاف التجار الذين ينتمون لبلدان أخرى كالشوام والمغاربه والحجازيين.

ولم يخرج خان الخليلي عن النظم المالية والإدارية التي ارستها الدولة العثمانية لإدارة الأسواق من حيث الخضوع لسلطة المحتسبين ومشايخ الاسواق، والإلتزام بالأعراف السائدة بين التجار، وتحمل الأعباء الضريبية، والغلتزامات الأخرى المنوط بها التجار.ومتنوعة اتخذت كل منها مكان معين داخل الخان ومن اشهر هذه السلع الأقمشة والبن والتوابل والنحاس وألبسط والخيش والحنة، والعديد من المواد الغذائية، فضلا عن تجارة الرقيق أضفت طابعا خاصا على خان الخليلي ، وأسهمت بشكل فعال في تنشيط الحركة التجارية داخل الخان الذي ضم أيضا أنواع أخرى من السلع النادرة المجلوبة من أوربا وأسيا وأفريقيا كالذهب والفضة واللؤلؤ والاحجار الكريمة وأنواع مختلفة من الحيوانات والطيور التي لا مثيل لها في مصر.

ينفرد خان الخليلي دون بقية الخانات والأحياء التجارية في القاهرة بخصوصية معينة استمدها من مكانته التاريخية والأثرية التي جعلته مقصدا سياحيا ومعلما أثريا وحضاريا يعكس مع غيره من الأماكن الأثرية الأخرى القيمة التاريخية والحضارية لمدينة القاهرة، ورغم هذه المكانة التي تمتع بها خان الخليلي إلا أنه لم يلق اهتماما

واضحا من الباحثين، باستثناء الدراسة الأثرية التي أشرف عليها المعهد الفرنسي بالقاهرة، في حين ظلت الجوانب التاريخية للخان من حيث النشأة، والتركيبة السكانية، والأنشطة التجارية، ورؤية الرحالة له في حاجة لإماطة اللثام عنها. ومن هنا يهدف هذا البحث في الأساس إلى لفت أنظار الباحثين المتخصصين في مجالي التاريخ والآثار لأهمية دراسة هذا الخان من جهة، وترسيخ الوعي الشعبي لمكانته التاريخية والحضارية من جهة أخرى.

نشأة خان الخليلي:

قبل التعرض لنشأة الخان نجد أنه من المفيد طرح بعض الإشكاليات المتعلقة بالتداخل والاختلاط في المعاني والوظائف والدلالات الخاصة بالمنشآت التجارية الأخرى من أسواق وقيساريات ووكالات وفنادق خلال العصر العثماني، ومحاولة الخروج بنتائج حول الفروق بين مسميات هذه المنشآت وأشكالها ووظائفها، ومدى التشابه والاختلاف فيما بينها من جهة وبينها وبين الخانات من جهة أخرى، والسمة التي ميزت خان الخليلي دون غيره من الخانات والتي جعلته يحتفظ بنفس السمة حتى الآن دون تغيير مثلما حدث مع غيره من المنشآت التجارية الأخرى.

١ – الأسواق:

كان السوق منشأة اقتصادية مفتوحة يصطف على جانبيها الحوانيت والورش بطول الشارع لتشكل ما يعرف بالسوق، وقد خلطت وثائق المحاكم الشرعية في الدلالة بين السوق والقيسارية حيث أطلقت التسميتان أحيانا على منشأة تجارية واحدة[١].

وكان لكل طائفة سوق خاص بها، ولذلك كان السوق يستمد أهميته من النشاط السائد فيه، وأحيانا يحمل السوق اسم مسجد مثل سوق الأزهر، أو اسم الحي الذي يقع فيه مثل سوق الغورية، أو اسم الحارة التي يقع فيها أو الخط الذي يقع في نطاقه وهكذا..، وكانت معظم الأسواق دائمة، وإن كانت هناك أسواق مؤقتة أو متنقلة مرتبطة بمكان ما في يوم أو يومين في الأسبوع[٢].

٢ – القيساريات:

كلمة قيسارية يونانية الأصل ثم دخلت العربية وأول ظهور لها في عام ٥٩٤هـ/ ١١٩٨م واقتصرت معانيها على السوق المسقوف بأحد الشوارع، وأحيانا تكون عبارة عن بناء مستطيل أو مربع الشكل به عدة أبواب، ويعلو الجوانب الداخلية والخارجية مساكن علوية للتجار، وتغلق ليلا ويقوم على حراستها بواب(٣). وتحتوي على عدد من الحوانيت المصفوفة ويقيم بها أبناء طائفة تجارية واحدة أو عدة طوائف تجارية، غير أن كلمة قيسارية بدأت تتلاشى لتحل محلها في الأغلب كلمات تحمل المعنى نفسه مثل كلمة وكالة أو فندق أو خان، وبالتالي أصبحت كلمة قيسارية قليلة الاستخدام في العصر العثماني(٤). ولا نلاحظ لها وجود إلا في حالة قيسارية سنان باشا ببولاق، نظرا لاتساعها وأهميتها التجارية الكبرى(٥).

٣ – الفنادق:

الفندق لفظ فارسي الأصل، وهو مكان مهيأ لإقامة المسافرين من التجار، ووجد في مصر منذ العصر الطولوني والإخشيدي، وحدد البعض تاريخ ظهور كلمة فندق بعام ٥٧٧هـ / ١١٨١م، واستمر استخدام هذا المصطلح حتى نهاية العصر المملوكي، بحيث لم يستعمل بشكل واسع خلال العصر العثماني، وإنما اقتصر استعماله في أضيق الحدود خلال القرن السادس عشر، وهو عبارة عن منشأة تجارية أقامها الحكام السابقين على الحكام العثمانيين في مصر، ويتكون الفندق من عدة طوابق تستخدم لسكن التجار وعقد صفقاتهم التجارية وتعرض غرفها للإيجار على التجار الأجانب ولم يكن لهم حق ملكيتها(٦).

ومن أهم الفنادق التي عرفت في القاهرة خلال العصر العثماني فندق دار التفاح المنسوب إلى الأمير طقوذمر الذي بناه عام ٧٤٠هـ/ ١٣٣٩م ويقع تجاه باب زويله، وتباع فيه الفواكه بأصنافها المختلفة(٧). وفندق الموز الذي تحول إلى وكالة في العصر العثماني(٨).

٤ – الوكالات:

استخدمت لتجارة الجملة بالقاهرة حيث تستعمل لتخزين البضائع والمنتجات قبل توزيعها على محلات التجزئة، ومعظم الوكالات كانت مخصصه لبيع سلعة معينة، كما استعملت الوكالات كمأوى للتجار الأجانب أو المصريين المقيمين في القاهرة وغالبا ما كان التجار من ذوي الأصول الواحدة يعيشون في وكالات خاصة بهم، وبالتالي كانت الوكالات بمثابة مراكز تجارية كبرى، وفي الوقت نفسه أماكن لاستضافة التجار، ومن ناحية التصميم للوكالات نجد أنها مباني مربعة الشكل أو مستطيلة لها بوابة واحدة تغلق ليلا وفي وسطها مساحة واسعة تشتمل على مصلى وحوض مياه مخصص للوضوء، وفي الطابق الأسفل مخازن مسقوفة بعقود يعلوها أروقه وتشتمل عل مخازن "حواصل" وحوانيت تتكون من طابق واحد أو طابقين أو ثلاثة طوابق(٩).

٥ – الخانات:

بالمقارنة بينها وبين المنشآت التجارية الأخرى نجد أن كلمة خان فارسية الأصل وجاءت فكرة إنشاء هذه الخانات لتكون بمثابة استراحة للتجار مجانا وبصفة خاصة على طرق القوافل بين المدن أو عند أسوارها، وانتشر بناؤها بشكل تدريجي خلال القرن السادس الهجري الثاني عشر الميلادي، وعلى وجه التجديد في عام ٧٣٠هـ / ١٣٣٠م ثم ازدهرت عمارة الخانات في العصر المملوكي نتيجة لازدهار التجارة بين الشرق والغرب، وقد حلت كلمة خان محل كلمة فندق وقيسارية اللتين كانتا تطلقان على أبنية المسافرين قبل ذلك، والخان من الناحية المعمارية هو بناء مستطيل بغير نوافذ خارجية يتوسطه فناء داخلي به بئر للمياه، ويحيط به من جهاته الأربع رواق تفتح عليه غرف بقبوات نصف دائرية أو بأقبية متقاطعة، وبه حمام ومصلى، وإسطبل وحوض لشرب الدواب، وفرن ومدخل بارز بشكل زخرفي(١٠).

ومما تقدم يتبين لنا أن أقدم المصطلحات التي أطلقت على المنشآت التجارية هو مصطلح الفندق الذي بدأ في الظهور عام ٥٧٧هـ / ١١٨١م، تلاه مصطلح قيسارية في عام ٥٩٤هـ / ١١٩٨م. في حين لم يظهر مصطلح الخان إلا في عام ٧٣٠هـ/ ١٣٣٠م، أما مصطلح الوكالة فيعتبر أحدث هذه المصطلحات ولم يظهر إلا في عام ٨٨٥هـ / ١٤٨١م، وإن كان هو الأكثر شيوعا بين التجار خلال العصر العثماني، يليه مصطلح الخان. في حين قل استخدام مصطلح القيسارية والفندق وارتبط استخدامهما بشكل واضح على منشأتين تجاريتين لهما شهرة كبيرة وهما قيسارية سنان باشا ببولاق، وفندق دار التفاح كما سبقت الإشارة(١١). مع الوضع في الاعتبار أن مصطلح وكالة قد طغى على مصطلح خان الذي لم يختف ولكن قل استعماله بالمقارنة بمصطلح الوكالة.

ولم يكن ثمة تباين خلال العصر العثماني بين الوكالة والخان سواء من الناحية الوظيفية أو من الناحية المعمارية، لأن التخطيط في النسق المعماري جاء في كل منهما متطابقا من حيث وجود مخازن تقع على محيط مساحة مربعة الشكل ذات طابق أو طابقين بهما الغرف والنوافذ ذات المشربيات، ويؤديان الأغراض التجارية نفسها، ولعل هذا التطابق في الشكل والوظيفة هو الذي أوجد حالة من الارتباك في استخدام المصطلح سواء لدى كتبة الوثائق أو الكتاب المعاصرين الذين استخدموا المصطلحين في تعريف وتمييز المبنى فتارة يصفونه بالوكالة، وتارة أخرى يصفونه بالخان(١٢).

على أن ذلك لا ينفي وجود خصوصية لخان الخليلي الذي احتفظ لنفسه بحالة من الثبات المطلق في المسمى منذ نشأته حتى يومنا هذا، لدرجة جعلت البعض يعتقد أن السبب في ذلك هو أن الناس أثروا استعمال كلمة خان الخليلي لأسباب نفسية، لأن هذا المسمى القديم جدا يعطي بريقا إضافيا للمنشأة التي أطلق عليها، فضلا عن أن المكانة والأهمية التجارية التي اكتنفت خان الخليلي بل وندرة بعض السلع الموجودة فيه، كل ذلك ساهم في الحفاظ على هذه التسمية حتى الآن(١٣).

وفيما يتعلق بنشأة خان الخليلي فقد أورد المقريزي أن الذي أنشأ هذا الخان هو الأمير جهاركس الخليلي، وكان يشغل وظيفة أمير أخور(*) في عهد السلطان برقوق ٦٦٨هـ -٧٠٨هـ/١٢٩٩-١٣٠٩م(١٤). وكان لهذا الرجل خبره ومهارة في مجال الإنشاء والعمارة بدليل انه قد سبق بناؤه لخان الخليلي بعدة سنوات قيامه ببناء جسر على الضفة الشرقية لنهر النيل في منطقة الروضة عرف بجسر الخليلي(*).

أما السبب الذي دفعه لبناء خان الخليلي فهو رغبته في عمل الخير إذ أنه بمجرد الانتهاء من عملية البناء قام بوقف هذا الخان وخصص العائد منه في عمل خبز يوزع على فقراء مكة بواقع رغيفين لكل فقير كل يوم، واستمر ذلك الأمر حتى عام ٨٠٦هـ/ ١٤٢٤ م حيث حدث بعد ذلك التاريخ تغير في أسلوب صرف ريع هذا الخان على فقراء مكة إلى صورة نقدية بسبب غلاء الأسعار(١٥).

ومن المرجع أن يكون إقدام جهاركس الخليلي على بناء الخان بجانب رغبته في عمل الخير محاولته التشبه بسميه الأمير جهاركسي بن عبد الله فخر الدين أبو المنصور الناصري الصلاحي أشهر أمراء الدولة الأيوبية الذي أقدم في عام ٥٩٢هـ/١١٩٦م على بناء قيسارية تجارية حملت اسمه وكانت من أشهر القيساريات في القاهرة من حيث الفخامة في البناء، ومن حيث الشهرة التي حازتها بين التجار الذين كانوا ينزلون للإقامة بها وعقد الصفقات التجارية، وبصفة خاصة التجار الشوام(١٦).

ويدعم وجه نظرنا في هذا الخصوص التشابه في الاسم والتقارب بين الرجلين في الوظيفة التي يشغلها كل منهما والمكانة الاجتماعية، وانتماء كل منهما في الأصل إلى بلاد الشام، ناهيك عن التقارب في الفارق الزمني بينهما بحيث لم يفصلهما عن بعض سوى قرن ونصف قرن من الزمان.

وعلى أية حال فقد وقع اختيار جهاركس الخليلي عند بناءه للخان على خط الزراكشة العتيق الذي كان موضعه تربة القصر التي بها قبور الخلفاء الفاطميين

والمعروفة بتربة الزعفران[١٧]. حيث قام بإخراج عظام الخلفاء الفاطميين منها وحملها على ظهور الحمير وألقاها في منطقة تسمى كيمان البرقية[١٨]. ثم شرع في بناء الخان الذي حمل اسمه واستمر في أداء مهمته التي أنشئ من أجلها وهي الصرف على فقراء مكة، ولم يطرأ أي تغيير على حالة الخان سوى ما حدث في عام ٨٠٦هـ/١٤٢٤م من تغيير في أسلوب ريع الخان من الصورة العينية إلى الصورة النقدية كما سبقت الإشارة.

وقد أعقب ذلك التاريخ فترة اكتنفها الغموض سواء من حيث وضع الخان كمنشأ معماري أو من ناحية صرف ريعه، ولكن ما لبثت أن بدأت تتكشف لنا معلومات جديدة عن خان الخليلي وما حوله من خلال ما ذكره المؤرخ ابن إياس عن تملك السلطان قانصوه الغوري لخان الخليلي " بطريق شرعي "[١٩].

وعند تحليل العبارة التي ذكرها ابن إياس، وكذلك الأسلوب الذي اتبعه الغوري في تملك المناطق المحيطة بخان الخليلي نفسه، التي اشتملت على مدرسته ومنطقة الغورية التجارية التي حملت اسمه وتقع على مرمى حجر من خان الخليلي، نجد أنفسنا أمام قضية مهمة تستحق المزيد من التحليل والتفنيد للإجابة على الأسئلة التي تفرض نفسها بشأن هذه القضية، ومن بينها هل تمت إجراءات تملك السلطان قانصوه الغوري لخان الخليلي وما حوله بطريق شرعي فعلا يتفق مع القواعد الفقهية المتعلقة بالأوقاف؟ وهل جاء التملك مصادفة أم انه كان يقع ضمن مخطط الغوري لتملك المنطقة المحيطة بخان الخليلي بشكل عام؟.

وقبل الإجابة على هذه التساؤلات نرى أنه من الأفضل عرض وجهات النظر المتباينة حول هذا الموضوع، إذ أن هناك رأي يتبنى وجهة نظر تنطوي على الدفاع عن الغوري نظرا لكونه لم يتعمد وضع يده على هذه العقارات الموقوفة المحيطة بالخان بالشراء مباشرة من أصحابها عن طريق وكيله، وإنما سبق ذلك تقديم طلب من المستفيدين من هذه العقارات لقاضي القضاة ويدعى عبد البر بن الشحنة بغرض

الحصول منه على موافقة باستبدال هذه العقارات مقابل مبالغ مالية بسبب قلة العائد عليهم من ريعها، وقد استجاب القاضي لوكيل ناظر الوقف، وتمت عملية الاستبدال في مقابل مبلغ ٢٥٠ دينار ذهبا في ٢٢ شعبان ٩٠٩هـ /٨ فبراير ١٥٠٤م، ثم بعد ذلك اشترى وكيل السلطان الغوري ويدعى أبو الثناء محمود أجا هذه العقارات في ٢٠ محرم ٩١٠هـ / ٢ يوليو ١٥٠٤م أي بعد إجراء عملية الاستبدال بستة شهور. ثم قام الغوري بعد ذلك بعام وعلى وجه التحديد في ٢٠ صفر ٩١١هـ / ٢٢ يوليو ١٥٠٥م بإدراج هذه الأماكن ضمن كتاب وقفه[٢٠]. هذا بخلاف الأماكن الأخرى المحيطة بالخان المشتملة على حوانيت وطباق وقاعتان داخل درب الجباسة بخط رأسي خان الخليلي، وعقارات أخرى بخط المشهد الحسيني بجوار خان الخليلي، وهذه الأماكن كانت ضمن أوقاف فاطمة الخاصكية وتنازل الورثة عنها كهبة للسلطان الغوري ليضمها بعد ذلك ضمن أوقافه.

ويفسر أصحاب هذا الرأي بأن امتلاك الغوري لخان الخليلي نفسه قد جاء عن طريق الشراء كما حدث في المناطق المحيطة به وعن طريق الهبة في أجزاء أخرى كما سبق أن أسلفنا، ونظرا لعدم وجود وثيقة تحت يد أصحاب هذا الرأي تدل على شراء الغوري لخان الخليلي فإنهم يتمسكون بصحة العبارة التي ذكرها المؤرخ ابن إياس بأن الغوري " قد تملك الخان بطريق شرعي "[٢١].

وهناك رأي آخر يرى أن السلاطين المماليك كانوا يستخدمون القضاة لتحقيق مأربهم الشخصية، وبعد ذلك يقومون بعزلهم ، وينطبق هذا الوضع على القاضي عبد البر بن الشحنة الذي كانت تربطه بالسلطان الغوري علاقة قوية لدرجة انه كان يبيت عند السلطان يومين أو ثلاثة أيام من كل أسبوع[٢٢]. وهذا القاضي هو الذي تمت على يديه تسوية إجراءات استبدال وتملك المناطق المحيطة بخان الخليلي بما فيها الخان نفسه، ولم يعدم القاضي الوسائل التي من خلالها يستطيع تكييف الوضع الفقهي لصالح السلطان الغوري للسيطرة على خان الخليلي وما حوله، ولم يكن هذا

الأمر غريبا أو مستحدثا على هذا القاضي الذي اشتهر بالتزوير واتهم ببيع الأوقاف[٢٣]. رغبة منه في التقرب إلى السلطان قانصوه الغوري بإجازته باستبدال أي عقار من عقارات الأوقاف يروق للغوري امتلاكه، ويعدها أملاكا له حتى قيل فيه ما بين الطرفة والحقيقة أنه كان على استعداد أن يستبدل الجامع الأزهر ذاته على أساس أنه مجهول الوقف، لم تثبت وقفيته إلى هذا الوقت وهو ملك من أملاك بيت المال[٢٤]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عملية استبدال الأوقاف التي أقدم عليها القاضي عبد البر بن الشحنة وغيره ممن ساروا على هذا الدرب كانت تأتي في إطار محاولة فقهية من جانبهم للتغلب على معضلة عدم بيع الأوقاف، ووجدوا في عملية الاستبدال مسلكا شرعيا للانقضاض على الأوقاف رغبة منهم في إرضاء السلاطين الذين كانوا يرون في ذلك وسيلة لإصلاح الوضع الاقتصادي الذي تمر به البلاد، ومن هنا ظهرت الفتاوي التي تجيز الاستبدال لمصلحة الوقف على وجه العموم[٢٥]. بالرغم من معارضة بعض القضاة الذين تمسكوا بعدم شرعية استبدال أو بيع هذه الأوقاف وبالتالي كان جزاؤهم الاستبعاد من مناصبهم[٢٦].

وعلى أية حال فنحن نميل إلى أصحاب الرأي الثاني الذي يشكك في نية الغوري وفي الأسلوب الذي اتبعه القاضي عبد البر بن الشحنة لعدة أسباب: أولها انه من خلال التتبع الدقيق لسيرة هذا القاضي[٢٧]. اتضح لنا أنه بالفعل كان سيىء السمعة في مسألة استبدال وبيع الأوقاف على وجه الخصوص مما دفع أحد الشعراء ويدعى جمال الدين السلموني إلى تأليف قصيده هجا فيها هذا القاضي بأبيات تحمل نفس المعنى نقتبس منها هذه الأبيات:

فشا الزور في مصر وفي جنباتها ولم لا وعبد البر قاضي قضاتها

أينكر في الأحكام زور وباطل وأحكامه فيها بمختلفاتها

إذا جاءه الدينار من وجه رشوة يرى أنه حل على شبهاتها

كما تضمنت هذه القصيدة ألفاظا فاحشة على حد قول ابن إياس مما دفعه إلى عدم ذكرها، وبطبيعة الحال كان جزاء هذا الشاعر التعزيز والتشهير به في القاهرة لولا تدخل بقية القضاة الذين اكتفوا بسجنه وظل مسجونا حتى عفا عنه السلطان الغوري[٢٨].

ومن بين الأسباب التي تدعونا للتشكك في نوايا الغوري وفي أسلوب القاضي عبد البر بن الشحنة هو تقارب التواريخ التي تمت فيها عمليات الاستبدال للأوقاف المحيطة بخان الخليلي وتاريخ أيلولتها في النهاية للغوري[٢٩]. مما يحمل في طياته نوعا من التخطيط للاستيلاء على هذه الأوقاف، بحيث لم يمر سوى ستة شهور فقط بين عمليات الاستبدال وبين البيع للغوري عن طريق وكيله، وتكرر هذا الأمر في عدة عقارات ومنشآت تجارية كان أشهرها استبداله قيسارية الأمير على الواقعة في مواجهة جامع الغوري، وكانت قبل ذلك ضمن أوقاف المدرسة الناصرية، وبعد أن استبدلها الغوري هدمها وأنشأ مكانها مدفن له وصهريج وسبيل للمياه[٣٠].

وفضلا عن ذلك أقدم بعض القاطنين بمنطقة خان الخليلي على تقديم ما تحت أيديهم من عقارات موقوفة عليهم من أجدادهم كهبة للسلطان الغوري[٣١]. وما يحمله ذلك في باطنه من معاني خفية تنطوي على ضغوط ومساومات دفعت هؤلاء الأشخاص للإقدام على هذه الخطوة، وما يترتب عليها من فقدانهم للأموال التي كانت تعود عليهم من هذه الأوقاف.

ومن جهة أخرى لا يجب أن نبالغ في سوء نية الغوري في تملك خان الخليلي والمناطق المجاورة له من خلال تصرفات القاضي عبد البر بن الشحنة الذي يسر له هذا الأمر، خاصة إذا ماأخذنا في الاعتبار أن طريقة الاستبدال وشراء الأوقاف كان أمرا شائعا ومستساغا، ولم يكن الغوري بدعا من السلاطين المماليك الذين أقدموا على ذلك مرارا وتكرارا على الرغم من اعتراض بعض القضاة على ذلك لمخالفته للشرع، وإذا نظرنا إلى هذا الأمر من زاوية المنفعة العامة نجد أن تملك الغوري لخان الخليلي

والمناطق المحيطة به كان يأتي في إطار خطته في تحويل هذه المنطقة إلى أحياء تجارية بغرض تنشيط الحركة التجارية في القاهرة بعد التدهور الذي أصاب التجارة المصرية بشكل عام، والموانئ المصرية والحجازية بشكل خاص، على أثر اكتشاف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح ٨٨٢هـ/ ١٤٨٧م، ومن هنا جاء تفكيره لإنشاء منطقة تجارية ابتداء من منطقة الغورية التي حملت اسمه حتى خان الخليلي، وهذا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن المنفعة العامة قد تغلبت على المنفعة الشخصية لدى الغوري.

الحركة التجارية بالخان:

احتل خان الخليلي مكانة متميزة بين جميع الأحياء التجارية بالقاهرة بحكم ما كان يضمه من أعداد غفيرة من مختلف الجنسيات التي تعمل في مجال التجارة داخل العديد من المنشآت التجارية من أسواق وخانات وقيساريات ووكالات داخل نطاق الخان تخصص بعضها في سلع معينة عرفت بها هذه المنشآت دون غيرها، في حين ضم بعضها الآخر أنواع مختلفة من السلع.

والواقع أن الدراسة المتأنية لطبيعة الخان من خلال الوثائق وكتب الرحالة تبرز لنا المكانة التجارية التي تمتع بها هذا الخان دون سواه، من حيث الازدحام الشديد بالناس بداخله، وتكدس كميات هائلة من البضائع المجلوبة إليه من دول أوروبا وأسيا وأفريقيا، والتي لا يوجد شبيه أو نظير لها في مصر، إلى جانب السلع المصرية المجلوبة إليه من الأقاليم المصرية بمختلف أنواعها.

وبخلاف الأسواق والخانات والوكالات والقيساريات التي كان يشملها الخان وجد به أيضا بعض الأسواق المتنقلة التي كانت تعقد يومين في الأسبوع مثل سوق السلاح رغبة من التجار بهذه الأسواق في زيادة القوة الشرائية لديهم باعتباره أكثر المناطق ازدحاما في القاهرة وأكثرها انتعاشا(٣٢).

وقد أفضى هذا بطبيعة الحال إلى ارتفاع قيمة الخلوات في الحوانيت والاستثمارات في العقارات بصورة مذهلة بالقياس إلى المناطق التجارية الأخرى كنتيجة

طبيعة لتزايد الحركة التجارية بخان الخليلي وتسابق التجار وتكالبهم على الحوانيت والأماكن التجارية، حيث واصلت قيمة الخلوات في حوانيت خان الخليلي ارتفاعها فعلى سبيل المثال وصلت قيمة خلو احد الحوانيت الى ٤٠ دينار ذهبا[٣٣] في حين وصل حانوت أخر الى ١٢.٠٠٠ نصف قضة وهي مبالغ كبيرة لا تجدها في خلوات الحوانيت بالمناطق التجارية المجاورة لخان الخليلي مثل الغورية وسوق الفحامين والصاغة وبين القصرين[٣٤] ونتيجة للكثافة السكانية العالية في خان الخليلي كان من الطبيعي ان ترتفع ايضا ايجارات السكن في الرباع المقامة فوق المنشآت التجارية بالخان[٣٥].

كما كان لوقوع خان الخليلي في وسط المراكز التجارية الكبرى كالصاغة، والأزهر، والغورية، والحمزاوي، والموسكي، والمرجوشي، والجمالية، ووكالة الصابون بباب النصر، أثره في جذب أعداد هائلة من مختلف الجنسيات إليه، إما بغرض تسويق منتجات بلادهم، أو شراء المنتجات المعروضة بداخله وبمرور الوقت شهدت هذه المراكز التجارية نموا مطردا انعكس بشكل مباشر على الحركة التجارية بخان الخليلي، وهو ما أفضى إلى تنوع في الأنشطة التجارية واتساعها وتعددها ولاسيما في عدد من السلع المهمة التي كانت تمثل عصب الاقتصاد في ذلك الوقت، وعلى رأسها تجارة البن وتجارة الأقمشة بمختلف أنواعها، وتجارة النحاس فضلا عن قرب خان الخليلي من تجمعات تجارية أخرى مثل الحي اليهودي الذي تقع فيه حارة اليهود التي نسج تجارها خيوط علاقة قوية مع تجار خان الخليلي، والحي الأفرنجي الذي كانت تربطه بخان الخليلي والمراكز التجارية على امتداد شارع المعز دروب ومسالك متعددة[٣٦]. جعلت مكانته أكثر احتكاكا وتفاعلا مع تجار خان الخليلي وبقية المراكز التجارية الأخرى، فضلا عن قرب الخان من أسواق تجارية لها شهرتها مثل سوق الفحامين، والموسكي، وخان أبي طاقية، وغيرها من المناطق التجارية التي كانت تعج بالمترددين عليها والمقيمين فيها من التجار وغيرهم ممن لهم صلة بالعمل التجاري من سماسرة، ودلالين، وقبانية، وصيارفة، وكيالين، وعتالين.

ومما لا شك فيه أن تجار خان الخليلي قد جمعتهم جميعا معاملات مالية مختلفة اشتملت على عمليات اقتراض متبادلة ورهون وديون فيما بينهم، وأشكال أخرى مثل الضمان، والكفالة، والحوالة، وصرف وتبادل نقود أو تعاملات أخرى اقترنت بصفقات تجارية(٣٧).

وعلى نحو مماثل جرت معاملات تجارية داخل الخان ارتكزت على عدد من الأنظمة التجارية التي أرستها قواعد الشريعة الإسلامية بما يكفل حق البائع والمشتري أمام الآخر مثل: بيع المرابحة، وبيع الوفاء، وبيع العربون، وبيع الآلة، وبيع السلم، فضلا عن العمل بنظام المضاربة، والمشاركة(*) الذي شكل نظاما بارزا في تعاملات التجار بالخان الذين نظروا إليه باعتباره الأسلوب الأمثل لتحريك رؤوس أموالهم وتنمية مواردهم واستثمارها بشكل جيد، وهناك أمثلة عديدة متنوعة لتجار من خان الخليلي كانت لهم شركات تجارية في مجال التجارة الخارجية في الحجاز واليمن والشام والمدن التركية وعلى رأسها إستنبول بحكم الكثرة العددية للتجار الأتراك داخل الخان(٣٨).

وفي ظل هذه الحركة التجارية داخل خان الخليلي حرص التجار على تسجيل معاملاتهم المالية والتجارية أمام قضاة الشرع، لضمان حقوقهم وإسباغ الشرعية على عقودهم أمام محكمتي الباب العالي، والصالحية النجميه بشكل خاص بحكم قربهما من الخان حيث ذخرت سجلات هاتين المحكمتين بآلاف الحجج الشرعية الخاصة بعمليات البيع والشراء بمختلف أنواعها داخل خان الخليلي في العديد من السلع، بل تعددت المعاملات المالية والتجارية داخل حدود الخان حيث قام التجار القائمين فيه بعقد صفقات تجارية مع تجار من مناطق تجارية اخرى(٣٩).

التقسيم النوعي لتجار خان الخليلي:

تعددت وتنوعت السلع التي كانت تباع بخان الخليلي سواء المجلوب منها من خارج مصر أو الوارد منها من أقاليم الوجهين القبلي والبحري، وقد تمخض عن تطور حركة البيع والشراء داخل الخان إيجاد نوع من التنظيم التلقائي لعملية تسويق هذه

السلع، بحيث تخصصت كل طائفة من تجار الخان في بيع سلعة معينة في مكان معين من الخان سواء كان هذا المكان خان أصغر أو سوق أو وكالة، وفي بعض الأحيان كانت كل منشأة تجارية من المنشآت السابق ذكرها تتخصص في بيع أكثر من سلعة، ويمكن تفصل هذا التنوع على النحو التالي:

١ – تجار الأقمشة:

تصدرت تجارة الأقمشة البضائع التي كانت تباع في خان الخليلي، ووجد سوق خاص بها عرف بسوق القماشة أو سوق الظهور برأس خان الخليلي واشتهر ببيع كافة القمصان والألبسة(٤٠). وحقق التجار بهذا السوق مكاسب كبيره ومنهم على سبيل المثال خليل الملطيلي أحد التجار الأتراك بالخان والذي وصلت تركته منذ وفاته في عام ١٢٠٦هـ ١٧٩١م ما يزيد على مليون بارة " نصف فضة "(٤١). كما ذكرت الوثائق العديد من أسماء التجار ممن احتلوا مكانة متميزة في هذا المجال مثل الحاج أحمد بن اسكندر عين التجار بسوق الظهور بخان الخليلي(٤٢).

وتعد الأقمشة التي تباع في خان الخليلي من أجود أنواع الأقمشة ومنها أقمشة الستائر المزركشة الواردة من الهند وفارس، والأقمشة الحريرية التي كانت تجلب من إنجلترا وفرنسا وفلورنسا إحدى المدن الايطالية الشهيرة(٤٣). بالإضافة إلى الأقمشة المصنوعة من الكتان التي كان يستخدمها الأتراك في لبس العمائم(٤٤). كما وجدت أنواع أخرى من الشيلان المحلية الصنع التي كانت ترد من الفيوم(٤٥). وكذلك أنواع أخرى من الأقمشة مثل الأطلسي والمحمل والبفته ومختلف أنواع الجوخ، وبالنسبة للملابس المصنعة من هذه الأقمشة كانت تشمل العبايات، والجلابيب الفخمة، والشيلان، والمآزر، والزعابيط، والقمصان، والألبسة، والطواقي، والفوط.. وغيرها..(٤٦). ولعل وجود طائفتين من بين طوائف خان الخليلي لبيع هذه السلع وهما طائفة القماشة وطائفة القمصانجية خير دليل على أهمية هذه التجارة وتميزها وكانت الغلبة بهذه التجارة للعنصر التركي(٤٧). ولم يكن هناك منافس لتجارة الاقمشة بخان الخليلي بشكل

عام سوى سوق الحمزاوي الذي شهد هو الآخر رواجا أكثر من خمسي من تجارة الأقمشة في مصر[٤٨].

٢ – تجار البن:

يعتبر خان الخليلي من أكثر الأحياء التجارية التي ازدهرت بها تجارة البن بعد انتشارها في مصر بدرجة لفتت أنظار الرحالة الذين زاروا مصر في القرن السابع عشر، حيث لفت انتباههم كثرة عدد المقاهي في القاهرة[٤٩]. ولذا أغرت المكاسب العائدة من هذه التجارة عددا من تجار خان الخليلي بارتياد هذا المجال ومشاركة غيرهم من تجار البن في خان الحمزاوي، والأزهر، والغورية، وحي الجمالية[٥٠]. وهي كلها مناطق كانت مجاورة ومحيطة بخان الخليلي.

وكان للتجار الأتراك دورا بارزا في هذه التجارة وجنوا من وراء العمل بها ثروات طائلة مثل عبد الله خليل الاسلامبولي من أوجاق مستحفظان الذي ترك ثروة بعد وفاته عام ١١٦٦هـ/ ١٧٥٢م قدرت بحوالي٣.١٢٥.١٩٥ نصف فضة[٥١]. وزاحم المصريون بخان الخليلي الأتراك في هذه التجارة[٥٢]. ومنهم على سبيل المثال احمد أفندي وهو من كبار التجار وترك بعد وفاته عام ١١٨٠هـ/ ١٧٦٦م تركة قدرت بنحو ٤٣٦.٧٢٠٩ نصف فضة صافي أرباحه من الشركة التي كونها مع ثلاثة آخرين للاتجار في البن والاستثمار في العقارات، وأحمد خربطلي أبو شنب الذي بلغت مخلفاته عند وفاته عام ١٢٠٦هـ/١٧٩١م بما قيمته ٣٢١.٦٢٦ نصف فضة[٥٣].

٣ – تجار النحاس:

يعتبر خان الخليلي من أكثر المناطق في مصر التي اشتهرت ببيع الأواني والتحف النحاسية والنحاس الخام داخل أحد الخانات المتفرعة من خان الخليلي والذي أطلق عليه خان النحاس، وهو ذاته خان الفسقية الذي اشتهر بهذا الاسم منذ تجديد السلطان الغوري لخان الخليلي، ثم غلب عليه بعد ذلك مسمي خان النحاس لكثرة

المعروض فيه من الأدوات والأواني النحاسية التي أثارت اهتمام وإعجاب زوار الخان من الرحالة وغيرهم. فقد ذكر أوليا جلبي أن عدد تجار النحاس بلغ " ٢١٥"، تاجرا كانوا يزاولون مهنتهم في "١١٥" حانوت بخان الخليلي ومنطقة الصالحية قرب جامع السلطان قلاوون والتي لا تبعد عن خان الخليلي سوى عدة أمتار وهو يقصد هنا سوق النحاسين بين القصرين، وقد وصف هؤلاء التجار بأنهم تجار أغنياء حيث كان يحتوي حانوت الواحد منهم من الأدوات النحاسية ما يعادل مائة وخمسة عشر ألف قرش(٥٤). ويتفق ما ذكره أندرية ريمون إلى حد بعيد مع ما ذكره أولياجلبي من حيث توزع تجار النحاس بين خان الخليلي وسوق بين القصرين الذي كان يضم هو الآخر كميات كبيرة من النحاس الخام والأدوات النحاسية والصفائح ورقائق النحاس والأسلاك المصنعة من النحاس الأحمر والأصفر وغيرها مما كان يتم استيراده من المدن التركية(٥٥).

وعلى أية حال فقد اشتهر خان النحاس بخان الخليلي للبيع جميع الأدوات النحاسية من قدور جمع "قدرة "، وحلل جمع " حلة"، وتناجر، وأقساط، وأباريق، وأحواض نحاسية، وغير ذلك من الأدوات المنزلية التي كان يتم استيرادها من إستنبول وغيرها من المدن التركية، وتباع على يد التجار الأتراك(٥٦). والتجار المصريين(٥٧). بالإضافة إلى كميات هائلة ومتنوعة من أدوات المقاهي(٥٨).

تجار البسط والخيش:

احتلت تجارة البسط والخيش مكانا متميزا داخل خان الخليلي، بسبب الإقبال الكبير على هاتين السلعتين، ويتضح ذلك من الكثرة العددية لتجار خان الخليلي الذين تخصصوا في الاتجار فيهما.

فبالنسبة للبسط التي تباع في السوق المخصص لها بخان الخليلي فكانت ترد إلى الخان من خارج مصر من إستنبول ومدن الأناضول الأخرى، وبالإضافة إلى ما كان يصنع منها في داخل مصر في مصانع مختلفة وصل عددها ثلاثمائة مصنع، وهي من أفخر الأنواع التي لا يوجد لها مثيل سوى في أصفهان في بلاد فارس(٥٩).

وقد أمدتنا الوثائق بأسماء العديد من التجار الذين مارسوا العمل بهذه التجارة في سوق البسط أو سوق البسطيين، وكان غالبية هؤلاء التجار من الأتراك بالإضافة إلى العناصر الأخرى من المصريين والشوام والمغاربة(٦٠).

ومثلما اشتهر خان الخليلي بتجارة البسط فقد نال شهرة أكثر في تجارة السجاد التي دخلت في نطاق تجارة البسط أو اقترنت بها باعتبارها أقرب السلع إليها من حيث الاستخدام، حيث ذاعت شهرة السجاد الذي يباع بخان الخليلي وخاصة السجاد الفارسي الذي أثار انتباه وإعجاب جميع زوار الخان والمترددين عليه(٦١).

أما بالنسبة لتجارة الخيش فقد كانت أكثر انتشارا وتجاوزت حدود الخان إلى مناطق أخرى حيث مارس تجار الخيش نشاطهم يومي الاثنين والخميس من كل أسبوع في خان الخليلي، في حين ظلت ممارستهم لهذه التجارة في بقية أيام الأسبوع في ٤٠ حانوت خصصت لهم بجوار مسجد السلطان حسن كما سبقت الإشارة(٦٢).

وعلى الرغم من قصر المساحة الزمنية التي مارس التجار فيها تجارتهم في خان الخليلي بالقياس بالفترة التي يقضونها في ممارسة هذا النشاط بجوار مسجد

السلطان حسن إلا أن خضوعهم كان لشيخ سوق الخيش بخان الخليلي[٦٣]. باعتباره أكثر شمولا وملائمة للتنظيمات الحرفية.

من جهة أخرى كانت القواعد المشتركة في التنظيم الحرفي للأسواق أو بالأحرى الأعراف السائدة بين التجار موضع إتفاق بين التجار والدلالين بسوق البسط وسوق الخيش، وهو ما جعلهم ينضون تحت لواء شيخ واحد يرعى مصالحهم وينظم أمورهم، ومن الأمثلة على ذلك حضور التجار والدلالين في سوق البسط وسوق الخيش في ١٧ محرم ١٠٨١هـ /٢٩ مايو ١٧٦٧م أمام القاضي وطلبهم منه بأن يستمر الشيخ شمس الدين محمد أحمد بن عبد القادر الخيشي شيخا ومتكلما عليهم كما كان أبوه وحده، وأقروا بأنهم سوف يمتثلون لأوامره ونواهيه فأجاب القاضي مطلبهم[٦٤]. كما أشارت سجلات المحاكم الشرعية كذلك إلى الشيخ شهاب الدين احمد بن الشيخ إبراهـــيم السلموني شيــخ السادة التجار في البسط والخيش بخان الخليلي[٦٥].

وعلى أن ذك لا ينفي انضواء التجار والدلالين في سوق الخيش بخان الخليلي في بعض الأحيان تحت لواء شيخ خاص بهم دون أن يدخل معهم التجار والدلالون بسوق البسط أو غيره في الأسواق في هذه التبعية[٦٦].

وفي الوقت ذاته كان هناك نوع من المرونة في النظم المعمول بها في الأسواق يسمح لطائفة المتسببين في الحبال بسوق الخيش بخان الخليلي بالانضواء تحت راية شيخ طائفة الحبالين[٦٧]. شأنهم في ذلك شأن أقرانهم من العاملين بنفس المهنة في القاهرة وبولاق ومصر القديمة[٦٨].

على آية حال فقد أشارت سجلات المحاكم الشرعية إلى تعدد المعاملات المالية والصفقات التجارية بين تجار سوق الخيش وغيرهم من التجار في الأسواق الأخرى، نظرا لأن الخيش يستخدم في صناعة الأجولة " الأشولة" وهي جمع شوال، والزكائب[٦٩] والبالات، " جمع بالة"، والشباك والحبال والأغطية وغيرها من أدوات التعبئة والحفظ التي يحتاجها التجار في نقل بضاعتهم[٧٠]. مما ساعد على تزايد

الإقبال على شراء الخيش في الداخل والخارج أيضا، ومن ذلك شراء الوزير قانصوه باشا اليمني كمية كبيرة من الخيش تزن مائة حمل بعير من سوق الخيش بخان الخليلي عن طريق وكيل له(٧١).

تجار الحنا:

تعتبر الحنا من السلع المهمة التي خصص لها سوق داخل خان الخليلي أطلق عليه خان الحنا أو سوق الحنا وأحيانا وكالة الحنا(٧٢). وهذا السوق كان مكدسا بكميات كبيرة من أجولة الحنا وفقا لما ذكره الراهب سيمون خلال زيارته لخان الخليلي(٧٣). ولعل المكاسب التي عادت من وراء تجارة الحنا بخان الخليلي هي التي دفعت الإدارة العثمانية إلى طرحها ضمن المقاطعات الحضرية أو الالتزام الحضري الذي يتيح للملتزم الذي تقع في حوزته هذه المقاطعة فرض رسوم على تجار وبائعي الحنا(٧٤). الذين أطلق عليهم " جماعة المتسببين في الحنا والجلابين لها "(٧٥).

وتبدو أهمية تجار الحنا بخان الخليلي والإقبال على شرائها بكميات كبيرة من جانب الأتراك والمصريين باعتبارها من السلع الرخيصة الثمن ذات اللونين الأصفر والأحمر التي استخدمتها النساء التركيات في تزيين أيديهن(٧٦). فضلا عن استخدامها في الحمامات العامة(٧٧) وارتباطها بشكل خاص بحفلات الزواج عند المصريين، ومن هنا جاءت تسمية الليلة التي تسبق الزفاف بليلة الحنا حيث تضع العروس في يدها كمية من الحناء التي تم تحضيرها مسبقا، وتبدأ بعد ذلك في تلقي النقوط من ضيوفها(٧٨).

تجار المواد الغذائية:

ضم خان الخليلي إلى جانب السلع سالفة الذكر كميات أخرى من المواد الغذائية وعلى رأسها السكر الذي خصص سوق لتجارته داخل الخان كان يسمى بخان السكريين(٧٩). بالإضافة إلى تجار الفلفل والتوابل الأخرى وتجارة الحبوب وعلى رأسها

الفول والعدس والرز والحمص[٨٠]. وكذلك العجوة والتمر وكانا يردان من الواحات[٨١]. كما وجد بخان الخليلي سوق كان يسمى بسوق النقلية الذي تخصص في بيع المنتجات التي ترد من بلاد الشام والمدن التركية وبصفة خاصة الياميش والمكسرات مثل: الجوز، واللوز، والبندق، والزبيب، والتين، وقمر الدين، والفستق، والصنوبر ، والمشمش الحموي، والقراصية... وغيرها من أنواع المكسرات[٨٢].

تجار الرقيق:

سبقت الاشارة الى قيام السلطان قانصوه الغوري في أخر ربيع الاول من عام ٩١٧هـ / ٢٨ مايو ١٥١١م بهدم خان الخليلي القديم الذي بناه جهاركس الخليل ثم اعادة بناؤه من جديد كان يأتي في اطار مخططه لاعمار المنطقة وتحويلها الى مركز تجاري[٨٣]. وجاء ضمن عملية التطوير هذه إنشاء سوق جديد للرقيق بالقرب من خان الخليلي بدلا من السوق القديم الكائن بشارع الصنادقية قرب الأزهر والذي وصفه المقريزي بأنه كان ساحة لبيع الرقيق[٨٤]. حيث ألغى العمل بتجارة الرقيق في هذا السوق مع بداية العمل بهذه التجارة في السوق الجديد[٨٥].

ومن الملاحظ وجود خلط في المسمى وفي تحديد النطاق الجغرافي بين سوق الرقيق بخان الخليلي الذي سمي بوكالة الجلابة أيضا، وبين العديد من وكالات الجلابة الأخرى بسبب تعدد مراكز بيع الرقيق بالقاهرة التي اتخذت كل منها في الوقت ذاته مسمى وكالة الجلابة مثل: وكالة الجلابة في بولاق، ووكالة الجلابة في مصر القديمة[٨٦]. ووكالة بيع الرقيق الأبيض بوكالة كشك بخان جعفر، ووكالة الجلابة بخان مسرور، ووكالة الجلابة بميدان الغلة بالرميلة قرب القلعة، ووكالة الجلابة بخط طولون[٨٧]. فضلا عن وكالة الحمزاوي بشارع بالصنادقية بالقرب من الازهر[٨٨].

وبالنسبة لسوق الرقيق بخان الخليلي فقد ظل في مكانة منذ إنشائه على يد السلطان قانصوه الغوري ولم يطرأ عليه أي تغيير خلال القرن الثاني عشر، وارتبط بهذا السوق وكالتين أحدهما وكالة الجلابة الكبرى ووكالة الجلابة الصغرى بصفتيهما

المركزين الرئيسيين لتجارة الرقيق الأسود بصفة خاصة، بالإضافة للمنتجات الأفريقية الأخرى، بينما خصص مكان آخر داخل نطاق هذا السوق لتجارة الرقيق الأبيض في وكالة كشك وخان جعفر ولاسيما الرقيق الوارد من بلاد القوقاز وجورجيا(٨٩).

وهناك ثمة تشابه بين سوق الرقيق بخان الخليلي وبين الأسواق الأخرى من حيث وجود شيخ لطائفة الدلالين ينظم القواعد والأعراف المتبعة في تجارة الرقيق، مع وجود اختلاف بعض الشيء عن الأسواق الأخرى من حيث التشديد بدرجة أكبر عند اختيار الدلالين بهذا السوق، ويتبين ذلك من خلال البيورلدي " الأمر" الصادر من باشا مصر في ١٦ ربيع أول ١٠٥٨هـ /٩ ابريل ١٦٤٨م إلى قاض القضاة على يد شيخ طائفة الدلالين بسوق الرقيق بخصوص التزام شيخ طائفة الدلالين باتباع العادة القديمة المستمرة بالسوق، وهي ألا يزيد عدد الدلالين على اثني عشر رجلا، ولا يعمل بهذه المهنة إلا من كان والده دلالا شريطة أن يكون متصفا بالأمانة والاستقامة، وأن يكون معه أيضا حجة مكتوبة تشهد له بذلك حفاظا على أموال الناس(٩٠). ويرجع السبب في صدور هذا الأمر نظرا لزيادة عدد الدلالين عن الحد المسموح به فضلا عن عدم انطباق الشروط السابق ذكرها عليهم.

وللتأكد من سريان هذه القواعد داخل سوق الرقيق كان القاضي يرسل أحد الجاويشية بالديوان العالي وملتزم السوق ومعهم عدد من الدلالين للوقوف على تنفيذ هذه القواعد، وكذلك الإشراف على عملية استخلاص الأموال المقررة من قبل الديوان على السوق والتي يجب على الملتزم استخلاصها(٩١).

ويتعين على الدلالين المحافظة على آداب وأخلاقيات المهنة وإلا أصبحوا عرضة للمسائلة والعقاب والفصل من ممارسة المهنة، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال ما حدث من هروب أحد العبيد من بلال بن عبد الله الدلال في الرقيق بخان الخليلي، مما دفعه إلى إحضار بعض السادة الأشراف من ذوي السمعة الطيبة، وعدد من تجار خان الخليلي أمام المحكمة وشهودهم أمام القاضي بأن الدلال المذكور لم

يفرط في مسئولية المحافظة على العبد الهارب قبل تسليمه لمن اشتراه، لأن هذا العبد معتاد على الهرب، وأن الدلال مشهود له بالتدين وحسن السير والاستقامة، مما دفع القاضي إلى إصدار حكمه بالعفو عنه وإعادته إلى العمل في الدلالة[٩٢].

وتجري عملية بيع الرقيق وفقا للنظم المتبعة في السوق وذلك بربط أعداد من هؤلاء الرقيق في سلاسل ثم يتم عرضهم داخل سوق خان الخليلي، ثم يبدأ الدلالون بعرض محاسنهم ويعددون صفاتهم بصوت مرتفع بهدف لفت انتباه الراغبين في الشراء إليهم[٩٣]. وقد قدر الرحالة فرمنال(Farmanel) أعدادهم بحوالي من ٧٠٠ إلى ٨٠٠ من العبيد السود، يصطفون عراة فيما عدا قطعة قماش صغير تغطي عوراتهم[٩٤]. أما بالنسبة للرقيق الأبيض فيعرضون في مكان آخر بنفس السوق وهم يرتدون أحلى ثيابهم ويتزينون بالأحزمة[٩٥]. حتى يحصل التاجر من جراء بيعهم على مبالغ كبيرة[٩٦]. التي تصل في بعض الأحيان أكثر من ثمن الرقيق الأسود ثلاث مرات[٩٧].

ويحق للمشتري فحص الرقيق الراغب في شرائه للتعرف على المهارات التي يجيدها، وكذلك مواطن الضعف، والعيوب التي به حتى يستطيع تحديد سعره[٩٨]. وفي ذلك يقول الرحالة كرستوف هاران بأن هؤلاء الرقيق كانوا يخضعونهم لعمليات المد والثني لأجسادهم مثل الحيوانات بهدف التأكد من سلامتهم، بل قام بعض المشترين بإجراء اختبارات للعبد على الجري والقفز لاختبار مرونتهم[٩٩]. للتأكد من مقدرة العبد أو الجارية على الواجبات التي ستطلب منهم بعد الشراء[١٠٠]. كما يحق للمشتري أن يطلب من الجواري الرقص والغناء والكشف عن أسنانهن[١٠١] ويحق له ايضا تجربة الرقيق الذي ينوي شراءه حتى يتأكد من خلوه من العيوب التى لا يستطيع الكشف عنها أو اكتشافها بداخل السوق، فكان يصحبه لمنزله ليبقى تحت ناظريه وهو ما عرف بحق الخيار، وفي تلك الأثناء إذا اكتشف بالرقيق عيبا كان له الحق في رده على بائعة[١٠٢]. وتشير الوثائق الى العديد من حالات البيع التي ردت مرة أخرى

لأصحابها بعد اكتشاف أمراض بالرقيق المباع أو حدوث غش في البيع كأن تكون اشتراها على أنها بكر ثم اكتشف أنها ثيب عملا بالشرط الذي يذكر دائما في عقود البيع وهو البراءة من كل عيب(١٠٣). وهنا تأتي أهمية وظيفة الشاهد في سوق خان الخليلي وفي غيره من أسواق بيع الرقيق الذي يعين من قبل القاضي، وقد يجمع الشاهد بين وظيفة الشهادة في سوقين مثل الشيخ منصور بن أبي الفرج الذي قرره القاضي في هذه الوظيفة بسوق الرقيق بخان الخليلي، وخوخة طولون(١٠٤). والشيخ مدين السعودي الذي عينه القاضي بسوق الرقيق بخان الخليلي "ليتقيد وبضبط الواقع بين المتبايعين أسوة برفقائه بالسوق المذكور "(١٠٥).

وتتضمن عقود بيع الرقيق وصفا تفصيليا للعبد أو الجارية، كأن يقال في العقد" جارية حبشية مسلمة بالغة عربية الوجه مفروقة الحاجبين معتدلة القوام تحت شفتيها السفلى دقة خضراء على قصبة أنفها شرط وبأنفها خرام "(١٠٦).

وبالنسبة للأثمان الخاصة بالرقيق فكان يتم الاتفاق عليه حسب المواصفات الخاصة بكل عبد أو جارية، فالرقيق الأبيض وخاصة الجواري البيضاوات كانت أسعارهن عالية تتراوح ما بين مائتي قرش وستمائة قرش، وأحيانا يصل سعر الواحدة منهن إلى ألف قرش(١٠٧). وهم أسعد حظا لأنهم في الغالب يشتريهم الأمراء والتجار وغيرهم من الفئات الميسورة الحال، في حين انخفضت أسعار الرقيق الأسود بنسبة كبيرة.

وقد اختلفت طرق السداد عند شراء الرقيق ما بين دفع الثمن كله نقدا أو بدفع جزء كمقدمه والباقي على أقساط يتفق عليها الطرفان(١٠٨). وفي أحيان أخرى كان يتم الاتفاق على دفع جزء من المبلغ نقدا أو الجزء المتبقي في صورة سلعة معينة يتسلمها البائع في الحال أو في موعد معين يتفقان عليه، أو تكون الصفقة بمجملها مقايضة بنوع وكمية معينة من السلع(١٠٩). وفي حالات الاستدانة كان يتم رهن الرقيق لحين الوفاء بسداد المبلغ للدائن(١١٠).

وبوجه عام أضفت تجارة الرقيق طابعا خاصا بخان الخليلي وشجعت على تنشيط الحركة التجارية فيه بسبب تزايد أعداد الواردين عليه بغض النظر عن الأساليب التي كان يعامل بها الرقيق خلال فترة البيع، وتعارضها في أحيانا كثيرة مع القيم الدينية والإنسانية.

تجار آخرون:

تميز خان الخليلي عن غيره من الأسواق باحتوائه على أنواع عديدة ومتنوعة من السلع النادرة الواردة من الخارج، ولا يوجد لها مثيل في مصر بالإضافة إلى السلع التي تباع في الأسواق الأخرى، ويمكن إجمال ذلك فيما يلي:

تجار الصابون في سوق النابلسي بخان الخليلي ويعد نشاطهم امتدادا لنشاط تجار الصابون بوكالة الصابون بباب النصر القريبة من خان الخليلي(١١١).

بالإضافة إلى تجار الدخان وخاصة من الأتراك الذين مهروا في هذه التجارة حيث كانوا يستوردون كميات من الدخان من المدن التركية والشامية(١١٢). علاوة على تجار الأفيون باعتبار أن الاتجار في هذه السلعة كان شيئا مباحا في ذلك الوقت بدليل تسجيل عقود البيع الخاصة بها أمام القاضي(١١٣).

كما ضم الخان عددا من تجار الزجاج والورق الثقيل والكتب(١١٤). إلى جانب الفناجيل التي تركز بيعها في خان الخليلي في سوق سمي سوق الفناجيل(١١٥). فضلا عن تجار التحف، والأبانوس، وجلد الأسود، وكذلك العاج، والصمغ، وغيرها(١١٦).

واحتل تجار سوق السلاح الذي كان يعقد يومين من كل أسبوع في خان الخليلي مكانة متميزة، وتعددت أنواع الأسلحة التي كانوا يبيعونها ومنها البنادق، والسيوف، والخناجر، وأطقم سرج الخيول، وأنواع فاخرة من أغطية الخيول(١١٧). وتجار الخردة(١١٨).

هذا بخلاف أنواع من السلع القيمة التي كانت تباع بخان الخليلي مثل الذهب، والتبر المعروف باسم " تراب الذهب"، والذي كان يأتي من بلاد التكرور في غرب أفريقيا والفضة والأحجار الكريمة واللؤلؤ(١١٩). وكذلك خشب الصبر والعنبر وبودرة العيون(١٢٠).

وفي داخل خان الخليلي تباع أيضا أنواع مختلفة من الحيوانات المفترسة وغير المفترسة مثل القرود(١٢١). والقط الزياد(١٢٢). وهو نوع آخر من القطط الوحشية، والنعام، والبغبغان.. وأنواع أخرى من الطيور(١٢٣).

الخاتمة

اتخذ خان الخليلي طابعا متميزا بين بقية الأحياء التجارية الأخرى بالقاهرة منذ نشأته على يد الأمير جهاركس الخليلي أحد أمراء الدولة المملوكية على عهد السلطان قلاوون، ثم إعادة بناءه على يد السلطان قانصوه الغوري في عام ٩١٧هـ / ١٥١١م بغرض تنشيط الحركة التجارية بالقاهرة بعد أن أصابتها حالة من التدهور على أثر اكتشاف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح.

أما الأنشطة التجارية داخل الخان فقد اشتملت على سلع عديدة ومتنوعة اتخذت كل منها مكان معين من الخان، ومن أشهر هذه السلع الأقمشة والبن والتوابل والنحاس والبسط والخيش والحنا، والعديد من المواد الغذائية، فضلا عن تجارة الرقيق التي أضفت طابعا خاص على خان الخليلي. وأسهمت بشكل فعال في تنشيط الحركة التجارية به وتزايد أعداد الواردين عليه هذا إلى جانب وجود أنواع أخرى من السلع النادرة التي تباع بخان الخليلي دون غيره ويتم استيرادها من دول أخرى في أوربا واسيا وأفريقيا، ويأتي على رأسها الذهب والفضة واللؤلؤ والأحجار الكريمة وأنواع مختلفة من الحيوانات والطيور التي لا مثيل لها في مصر ومن ثم فان خان الخليلي بموقعه المتميز ومساحته الكبيرة كان يمثل قلب الحركة التجارية في القاهرة إبان العصر العثماني.

الهوامش

١ –عبد الحميد سليمان: تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني، سلسلة تاريخ المصريين، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥ ص ٣٢٦.

٢ –اندريه ريمون: الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٥ ج١ ص ٤٣٨–٤٣٩.

٣ –محمد حسام إسماعيل: رشيد النشأة والازدهار والانحسار، دار الآفاق العربية. ط١ القاهرة ١٩٩٩ ص ١١٢

٤ –أندريه ريمون: مرجع سبق ذكره ج ١ ص ٤٢٤.

٥ –عبد الحميد سليمان: مرجع سبق ذكره ص .

٦ –دعاء سيد حسين: الأسواق في القاهرة في العصر العثماني، رسالة ماجستير، كلية التربية – جامعة عين شمس، القاهرة ٢٠١٤ ص ٥٣

٧ –من أشهر الفواكه التي كانت تباع في هذا الفندق التفاح والكمثرى والسفرجل الواصل من بلاد الشام – كان يباع في وكالة قوصون. للمزيد من التفاصيل عن فندق دار التفاح راجع المقريزي، ج٢ ص ٩٣

٨ –دعاء سيد حسين: مرجع سبق ذكره ص ٥٣

٩ –اندريه ريمون: مرجع سبق ذكره ج١ ص ٤٢٧– ٤٣٤

١٠– عاصم محمد رزق: معجم مصطلحات العمارة والفنون الإسلامية، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠٠٠ ص ٩١ – ٩٢.

١١– راجع ما سبق ص

١٢– اندريه ريمون: مرجع سبق ذكره ج١ ص ٤٣٥، محمد عبد الغني الأشقر: تجارة التوابل في مصر في العصر المملوكي، سلسلة تاريخ المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩ ص ٢٠٥.

١٣– اندريه ريمون: مرجع سبق ذكره ج١ ص ٤٣٦

- أميرا خور هو الشخص المسئول عن إدارة الإسطبلات السلطانية

١٤– المقريزي، تقي الدين أحمد بن على بن عبد القادر : الخطط المقريزية، مكتبة الآداب، القاهرة مج٢ ج ٣ ص ١٥٢

١٥– المرجع نفسه مج ٢ ج ٣ ص ١٥٣

١٦– المقريزي: الخطط مج ٢ ج٣ ص ١٤٠–١٤١

١٧- المصدر نفسه مج٢ ج٣ ص ١٥٢

١٨- كيمان البرقية هي المنطقة

١٩- ابن إياس، محمد بن احمد، بدائع الزهور في وقائع الزهور، ج٤ ص ٢٣٠

٢٠- عوض عوض محمد الإمام: الأصول الوثائقية للوثيقة الجامعة لأوقاف السلطان الغوري، رسالة دكتوراه غير منشورة، آداب سوهاج ١٩٨٨ ص ٨٧ – ٨٨

٢١- عوض الإمام: أوقاف السلطان الغوري، بحث منشور ضمن كتاب خان الخليلي وما حوله، نشر المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة ١٩٩٩ج١ ص ٣٢-٣٥.

٢٢- ابن إياس: مصدر سبق ذكره ج٤ ص ٤٧٠

٢٣- عبد الرازق عيسى: تاريخ القضاء في مصر العثمانية، سلسلة تاريخ المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٨ ص ٣١.

٢٤- محمد عفيفي: الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، سلسلة تاريخ المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩١ص ١٧٥

٢٥- المرجع نفسه ص ١٧٤

٢٦- عبد الرازق عيسى: مرجع سبق ذكره ص ٣٣

٢٧- للمزيد عن سيرة القاضي عبد البر بن الشحنة، راجع ابن إياس ج٤ صفحات بأرقام ١٤-١٥، ٣٨-٣٩، ٥٣، ٥٨-٥٩، ٨٤-٨٥، ٨٧، ١١٢-١١٣، ١٥٨، ٣٤٦-٣٥٠، ٤٧٠

٢٨- ابن إياس: مصدر سبق ذكره ج٤ ص ١١٣

٢٩- المصدر نفسه ج٤ ص ٥٣

٣٠- ابن إياس : مصدر سبق ذكره ج٤ ص ٥٣

٣١- عوض الإمام: الأصول الوثائقية ص ٨٧ – ٨٨

- الرباع جمع ربع بفتح الراء، وهي أماكن معدة للسكن في الطوابق التي تعلو المنشآت التجارية من قيساريات وخانات ووكالات، والربع هو نموذج للسكن المشترك في بناية واحده مع الاحتفاظ بالخصوصية وفي السكن في وحدة سكنية خاصة داخل الربع. وللمزيد راجع محمد عفيفي الرباع في العصر العثماني، بحث منشور ضمن كتاب خان الخليلي وما حوله والمعهد الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة ١٩٩٩ ص ١١٤ وما بعدها.

٣٢- محكمة الباب العالي س ٦٣ ص ٦١ م ٢٨٧ لسنة ١٠٠٣هـ، س ١٠٤ ص ١٩١م٦١٤ لسنة ١٠٣٢هـ، س ١٠٦ ص ٤٦٨ م ١٧٤٧ لسنة ١٠٣٥ هـ، محكمة القسمة العربية س ١٥

ص١٦٤ م ٣٢١، ص ٢٨٥ م ٥٤٦ لسنة ١٠١٠هـ، س ٢٩ ص ٨٥ م ٢٤٨ لسنة ١٠٣٨ هـ، س ٣٠ ص ٤٥٠ م ٥٧٣، ص ٥٣٨ – ٥٣٩ م ٦٩١ لسنة ١٠٣٩هـ.

٣٣- زينب الغنام : تجار القاهرة في القرن الثاني عشر ص ٧٦

٣٤- محكمة الباب العالي س ١١٧ص ١٠٩ م ٤٧٨ لسنة ١٠٤٥هـ

35- Harant , Christophe: voyage en Egypt 1598 l'lnstitutFrancaisd'archeologieorientale. Le Caire 1972. P.197

Kiechel Samuel: voyage en Egypte 1587-1588 t.f.a.o 1972٣٦

٣٧- جومار: مصدر سبق ذكره ص ٢٨٣

٣٨- محكمة الباب العالي س ٦٧ ص ١٩٢م ٧٧٥ لسنة ١٠٠٧هـ، س ٧٥ص ٩٤ م ٤٠٧ لسنة ١٠١١ هـ، محكمة القسمة العربية س ١٠ ص ١٥ م١٩ لسنة ١٠٠٢هـ، س ٢٠ ص ١٨ م ٣٠ لسنة ١٠٢٠هـ، الراهب سيمون : رحلة الراهب سيمون الى مصر والشام، ترجمة محمد حرب، دار الهلال، القاهرة ٢٠٠٧ ص ١٠٨ – ١٠٩

٣٩- اندريه ريمون: الحرفيون والتجار ج١ ص ٥٠٥

٤٠- المرجع نفسه ج١ ص ٥٠٦

٤١-

-Castela Henry : voyages en Egypte des annees (1597-1601) l'lnstitutfrancaisD'archeologieorientale le caire 1974.p.148

- Michel tuchseherer : Cofe et cofes dons L'egyptOttomone in Contribution outh'me du et des Cafes , HelaneDesmed Greg-aired. Aix. Et. Provence. 1992.p.25

٤٢- سليمان حسين: مرجع سبق ذكره ص ١٦٥

٤٣- زينب الغنام: تجار القاهرة في القرن الثاني عشر، رسالة ماجستير. كلية الاداب – جامعة الاسكندرية ١٩٨٣ ص ٦٧

٤٤- محكمة الباب العالي س ١٨٣ ص بدون رقم م ١٧٦٢ لسنة ١١١١هـ

٤٥- زينب الغنام: تجار القاهرة ص ٦٧

٤٦- أوليا جلبي: مصدر سبق ذكره ص ٤٦٦

٤٧- اندريه ريمون: الحرفيون والتجار ص ج١ ص ٥٢٦–٥٢٧، ٥٤٦، زينب الغنام: تجار القاهرة ص ٩٨.

٤٨- جومار: مصدر سبق ذكره ص ٢٨٣ – ٢٨٤، عراقي يوسف محمد، مرجع سبق ذكره ص ٣٤٠-٣٤١

٤٩- محكمة الباب العالي س ٢٢٠ ص ١٨٧ م ٢٩٦ لسنة ١١٥٠هـ، س ٢٤٣ ص ٧٥ م ٧٥ لسنة ١٧٧١هـ، سليمان حسين: السادة الأشراف ودورهم في مصر في العصر العثماني، رسالة ماجستير آداب عين شمس ١٩٩٤ ص ١٣١

٥٠- جومار: مصدر سبق ذكره ص ٢٨٧

٥١- اوليا جلبي: مصدر سبق ذكره ص ٤٨٥

٥٢- محكمة الباب العالي س ٥٢ ص ١٩٩ م ٩١٠ لسنة ٩٩٣، س ٥٥ ص ٢٤٣ م ١٠٣٢ لسنة ٩٩٩هـ، س ٦٠ ص ٦٩ م ٢٧٤ لسنة ١٠٠٣هـ، س ٦٣ ص ١٢١ م ٥٨٦ لسنة ١٠٠٣هـ، س ٨٦ ص ٣٢٨ م ١٧٥٦ لسنة ١٠١٦هـ، محكمة الصالحية النجميه س ٤٨٢ص٢٣٢ م ٦٣١ لسنة ١٠٠٧هـ

٥٣- السيد محمد عاشور: صناعة وتجارة الأقمشة في مصر ط١ دار الاتحاد العربي للطباعة – القاهرة ١٩٧٢ج١ ص ٣٧، CHRISTOPIIE HARA ; op cit p.197

٥٤- أوليا جلبي: مرجع سبق ذكره ص ٤٦٨

٥٥- محكمة الباب العالي س ٧٥ ص ٦٤ م ٢٧٧، ص ٨٨ م ٣٨٤ لسنة ١٠٠٩هـ، س ١٦١ ص ٣٥٤ م ١٢٥٣ لسنة ١٠٨٧هـ

٥٦- المصدر نفسه س ١٥١ ص ٦١-٦٢ م ٢٢٦ لسنة ١٠٨١هـ

٥٧- نفسه س ٧٧ ص ١٥٠ م ٦٤٤ لسنة ١٠١١هـ

٥٨- محكمة الباب العالي س ٧٥ ص ٨٨ م ٣٨٤ لسنة ١٠٠٩هـ، س ١٦١ص ٣٥٤ م ١٢٥٣ لسنة ١٠٨٧هـ

٥٩- كانت الأعراف ف السائدة في الأسواق تسمح بتعيين شيخين لحرفة معينة خاصة إذا كان أبناء الحرفة متواجدون في أماكن مختلفة لمزيد من التفاصيل راجع سليمان حسين: تجار القاهرة في القرنين السادس عشر والسابع عشر ص ١١٦ – ١٣٣

٦٠- محكمة الباب العالي س ٨٢ ص ٢٤٦ م ١١٩٤ لسنة ١٠١٢هـ

٦١- سجلات الديوان العالي(الديوان العالي في مصر العثمانية) نشر ايمن احمد محمود الجزء الأول من السجل الأول(١١٥٤، ١٧٤١ م سلسلة دراسات وثائقية، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية العدد الحادي عشر وثيقة ٩٥ ص ٣٣٣.

٦٢- المصدر نفسه، نفس السجل والصفحة

٦٣- المصدر نفسه س ١١١ص ١٤٥ م ٤٨٥ لسنة ١٠٣٨هـ

٦٤- محكمة الباب العالي س ٤١ ص ٢٣٥ م ١٠٦٤ لسنة ٩٨٥هـ، س ٧٣ ص ٣٠٨ م ١٣٤١، س ١٢٤ ص ٨٠ م ٣٤٢ لسنة ١٠٥٤هـ، محكمة جامع المحاكم س ٧٣٤ ص ٢٢م ٣٢ لسنة ١١٣٥هـ.

٦٥- الراهب سيمون: رحلة الراهب سيمون الى مصر والشام، ترجمة محمد حرب، دار الهلال – القاهرة ٢٠٠٧

٦٦- محسن شومان: المقاطعات الحضرية ص ٥٣

٦٧- محكمة الباب العالي س ١٢٤ ص ٨٠م ٣٤٢ لسنة ١٠٥٤هـ

٦٨-

1. **Wild Johann. Voyage en Egypte et Johanann Wild 1606-1610 Cairo. 1973.**

٦٩- الهام محمد على ذهني: مصر في كتابات الرحالة والقاهرة الفرنسيين في القرن الثامن عشر، سلسلة تاريخ المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٢ ص ١٧٠

٧٠- ادوارد وليم لين: المصريون المحدثون، ترجمة سهير دسوم، مكتبة مدبولي، ط١ القاهرة ١٩٩١ ص ١٧٠

٧١- محكمة باب سعادة والخرق س ٤١١ ص ٣ م ٤ لسنة ١١٣٤هـ

٧٢- محكمة الباب العالي س ٢٨ ص ٤٢٣ م ١٣٧٣ لسنة ٩٧٥هـ

، س ٥٦ ص ٧١ م ٢٠٨ لسنة ١٠٠٠هـ

-JOHANN WILD: op. cit. P.93

٧٣- محكمة الباب العالي س ٢١ ص ٢٢٩ م ٦٥١ لسنة ٩٧٠هـ

٧٤- اندريه ريمون: الحرفيون والتجار ج١ ص ٥٢٥ ، عراقي يوسف: مرجع سبق ذكره ص ٢٠.

٧٥- مرجع سبق ذكره ص

٧٦- المقريزي: مصدر سبق ذكره ج٢ ص

٧٧- ابن إياس: مصدر سبق ذكره ج٤ ص ٤٠٤ – ٤٠٥

٧٨- عبد الحميد سليمان: الموانئ المصرية في العصر العثماني ص ٢٢٩، ٢٤٢

٧٩- مروة تميم رمزي: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للرقي في مصر في العصر العثماني رسالة ماجستير غير منشورة – أداب القاهرة ٢٠١٠ ص ١٤-١٥، لبيبة ابراهيم مصطفى: الرقيق وتجارته في مصر والشام رسالة ماجستير غير منشورة، أداب القاهرة ١٩٩٣ ص ٧٣

٨٠- حمزة عبد العزيز بدر: تجارة الرقيق ومنشأتها في مصر العثمانية، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات – زغوان – تونس العدد ١٧ لسنة ١٩٩٨ ص ٤٩

٨١- اندريه ريمون: الحرفيون والجار ج١ ص ٥١٧-٥١٨

٨٢- محكمة الباب العالي س ٤٠ ص ١١٣ م ٤٨٥ لسنة ٩٨٥هـ، س ١٢٦ ص ٢ م ٨ لسنة ١٠٥٨هـ

٨٣- المصدر نفسه س ٢٦ ص ٤٤١ م ٢٨٠٥ لسنة ٩٧٢هـ

٨٤- محكمة الباب العالي س ٩٥ ص٧٢ م ٣٤٧ لسنة ١٠٢٢هـ

٨٥- المصدر نفسه س ٢٦ ص ٤٤١ م ٢٨٠٥ لسنة ٩٧٢هـ

٨٦-

2. Fermanel , fauvelBaudouin de Launay,De Stochove., Le voyage d'ltalie et dulevant. Rouen 1670. P.50-51.

٨٧- الراهب سيمون ص ١٠٩ -١١٠

٨٨- مروة تميم رمزي: مرجع سبق ذكره ص ٢٣

٨٩- الراهب سيمون ص ١١٠

٩٠- مروة تميم رمزي ص ٢٣-٢٤

٩١-

3. Harant , Christophe: op. cit. 202

٩٢- لبيبة إبراهيم مصطفى: مرجع سبق ذكره ص ٨٥

٩٣- الهام محمد على ذهني: مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرنين السادس عشر والسابع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩١ ص ٨٤

٩٤- مروة تميم رمزي: مرجع سبق ذكره ص ٢٣-٢٤

٩٥- حمزة عبد العزيز بدر: مرجع سبق ذكره ص

٩٦- محكمة الباب العالي س ٦١ ص ٣٧٥ م ١٥٩٢ لسنة ١٠٠٣هـ

٩٧- المصدر نفسه س ١٢٢ ص ٢٩٩ م ١٦٩٨ لسنة ١٠٥٢هـ

٩٨- حمزة عبد العزيز بدر: مرجع سبق ذكره ص ٥٤-٥٥

٩٩- محكمة الباب العالي س ٧٨ ص ٢٧٢، ٩١٢ لسنة ١٠١١ هـ، س ٩٥ص ٣٥٤م ٢١٣٢ لسنة ١٠٢٣هـ، جومار: مصدر سبق ذكره ص ٢٩١

١٠٠- محكمة طولون: س ١٩٢ ص ٣٠ م ١٠١ لسنة ١٠٢٢هـ

١٠١- محكمة الباب العالي س ١١٩ ص ٤٦٤ م ٢٣٢٣لسنة ١٠٤٩هـ

١٠٢- المصدر نفسه س ٢٨ ص ٢٨٧م ٨١٨ لسنة ٩٧٥هـ

١٠٣- زينب الغنام: تجار القاهرة في القرن الثامن عشر ص ١٣٦

١٠٤- المرجع نفسه، نفس الصفحة

١٠٥- محكمة الباب العالي س ٣٤ ص ١٩١ م ١٠٢٤

١٠٦- عراقي يوسف محمد: مرجع سبق ذكره ص ٣٦٢

١٠٧- الراهب سيمون: مصدر سبق ذكره ص ١٠٩-١١٠

١٠٨- محكمة الباب العالي س١٠ص ٢٥٢ م ٨٦٦ لسنة ٩٥٤ هـ،

4. Thevenot, Relation d'unvoyage fait au Levnat. Paris 1604.p.272

١٠٩- **Kiechel Samuel : op. cit. 103**

١١٠- اندرية ريمون: الحرفيون والتجار ج١ ص ٤٦٦

١١١- الوزان، الحسن: مصدر سبق ذكره ص ٥٨١

Johann wiled : op cit p. 93

١١٢- **Wild Johann:. OP. cit. p.93**

١١٣- **Kiechel Samuel : Op. cit p. 103**

١١٤- الراهب سيمون ص ١١٠

١١٥- **Kiechel Samuel : Op. cit p. 103**